تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣

نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية

يستهل التقرير الثاني عن التنمية الإنسانية في الدول العربية عرضه بتقييم لأبرز التطورات المؤثرة على مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن العربي، على الصعيدين الخارجي والداخلي حيث يواصل التقرير رحلته عبر دراسة متأنية لأحد النواقص الثلاثة: المعرفة، حيث يرى التقرير أن المعرفة هي حجر الزاوية في التنمية الإنسانية –فهي أداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم، وللتغلب على الحرمان المادي ولبناء المجتمعات المزدهرة في القرن الواحد والعشرين. ويمضي التقرير إلى تقييم اكتساب المعرفة، نشرا وإنتاجا، في البلدان العربية في مطالع القرن الواحد والعشرين. ومقصد هذه الرحلة يأتي في الجزء الأخير من التقرير وهوتقديم رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة تصف المعالم الرئيسية لعملية الإصلاح المجتمعي.

تطورات التنمية الانسانية منذ الانتهاء من إعداد « تقرير التنمية الانسانية العربية» الأول تفضي مراجعة التطورات العالمية والاقليمية والمحلية منذ انتهاء العمل على «تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ » إلى أن تحدي التنمية، متمثلا في تجاوز النواقص الثلاثة في المعرفة والحرية وتمكين النساء، ما زال جد خطير.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمر ٢٠٠١ الدامية اتخذ عدد من الدول إجراءات وسياسات بالغة الصرامة في إطار ما سمي « الحرب على الإرهاب». إلا أن هذه السياسات والإجراءات تجاوزت هدفها الأصلي لتؤدي إلى تآكل الحريات المدنية والسياسية في أقطار عديدة من العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة، مما انتقص على وجه الخصوص من رفاه العرب والمسلمين فيها، وضيق من فرص اكتساب المعرفة فيها ومنها.

وأعادت إسرائيل احتلال الأراضي الفلسطينية مخلفة وراءها أهوالا من الخراب المادي والضحايا البشرية والمؤسسية، مرتكبة ما وصف بجرائم حرب في رأي منظمات حقوقية غربية.

وقام تحالف قادته الولايات المتحدة وبريطانيا مع بعض من الشركاء بغزو العراق واحتلاله.

أما على الصعيد التطورات الداخلية في البلدان العربية، فقد تحقق تقدم في مضمار نهوض المرأة وفي بعض مناحي المشاركة الشعبية، فزاد تمثيل المرأة في بعض البرلمانات وفي مناصب مسؤولة في السلطة التنفيذية، وشهد عدد من البلدان العربية انتخابات برلمانية، وبعضعها للمرة الأولى منذ عقود.

نحو إقامة مجتمع المعرفة

إن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وانتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الانسانية باطراد، أي إقامة التنمية الانسانية، ويمكن القول أن المعرفة هي سبيل الوصول إلى الغايات الانسانية الأخلاقية الأعلى،: الحرية، والعدالة والكرامة الانسانية. وقد أصبحت المعرفة، بصورة متزايدة، محركا قويا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية. ولتبيان حال المعرفة في البلدان العربية يمعن التقرير النظر في سمات المكونين الرئيسيين لمنظومة اكتساب المعرفة وهما:

١– نشر المعرفة: تعتري عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها (التنشئة، والتعليم، والإعلام والترجمة) صعوبات عديدة من أهمها شح الامكانات المتاحة للأفراد والأسر وللمؤسسات، والتضييق على أنشطتها. وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة.

تشير الدراسات إلى أن أكثر أساليب التنشئة انتشاراً في الأسرة العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية.

أما عن التعليم، فبالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم في البلدان العربية منذ بداية القرن العشرين، فما زال التوسع الكمي منقوصا. وإن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في تردي نوعيته، وذلك ما يقوض واحدا من الأهداف الأساسية للتنمية الانسانية، وهو تحسين نوعية الحياة للبشر وإثراء القدرة للمجتمعات.

وتعتبر وسائل الإعلام من أهم آليات نشر المعرفة. ولكن ما زال الإعلام العربي، ووسائط النفاذ إليه، وبنيته التحتية ومضمونه، أما بالنسبة لوسائط الاتصال الأحدث فقد قطعت بعض الدول العربية شوطاً لا بأس به في تطوير بنيتها التحتية في هذا المجال. ولكن تظل السمة العامة محصورة في الحد الأدنى على المستوى العالمي.

٢– إنتاج المعرفة: يتطلب تحويل الثروة المعرفية إلى رأس مال معرفي، إنتاج معارف جديدة في مختلف مجالات المعرفة: العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانيات والفنون وألاداب وصنوف النشاط المجتمعي كافة. وفي حين يتوافر رأسمال بشري مهم قادر على حفز صحوة معرفية، فان هذه الجذوة قد تخبو وتنطفىء بفعل سياسة ما، أو بيئة مؤسسية غيرمواتية للبحث العلمي والتطوير التربوي، أو بفعل مناخ سياسي مناوىء للحرية والعلمية والفنية.

وتدل المعلومات المقدمة في التقرير على ركود في عدد من مجالات إنتاج المعرفة وبخاصة في مجال نشاط البحث العلمي. فبالاضافة إلى شح الإنتاج فيه، يشكو البحث العلمي في البلدان العربية من ضعف في مجالات البحث الأساسي، وشبه غياب في الحقول المتقدمة مثل تقانة المعلومات والبيولوجيا الجزئية، ويعاني البحث العلمي في البلدان العربية من انخفاض الانفاق عليه كما يعاني من غياب الدعم المؤسسي له، وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه، إضافة إلى انخفاض اعداد المؤهلين للعمل فيه

أما الانتاج العلمي في الانسانيات والعلوم الاجتماعية فيخضع في العالم العربي إلى قيود كثيرة. فحرية التعبير الفكري محورية لانتاجه أكثر مما هي مطروحة في العلوم الطبيعية أو التقانية، وذلك بحكم طبيعة الموضوع، لا بحكم طبيعة الفكر أو صاحبه. وتتدخل السياسة والقوانين المتصلة بها، بشكل أو بقنوات غير مرئية، في رسم الخطوط الحمراء للبحث العلمي في المجال، وذلك إضافة لما هو موروث ومستبطن من حدود اجتماعية ثقافية.

ولكن الانتاج الأدبي بخاصة يعاني من تحديات رئيسة أهمها قلة عدد القراء، بسبب ارتفاع معدلات الأمية في بعض البلدان العربية، وضعف القوى الشرائية للقارئ العربي، وبشكل عام، يتسم إنتاج الكتب في البلدان العربية بغزارة في المجال الديني، وشح نسبي في المجالات الأخرى.

التقانة المستوردة: سلع تستهلك لا معرفة توطَّن

ان تجربة البلدان العربية في نقل وتوطين التقانة / المعرفة لم تحقق النهضة التقانية المرجوة، كما أنها لم تحقق عائداً استثمارياً مجزياً. فاستيراد التقانة لم يؤد إلى توطينها، ناهيك عن تطويرها أو توليدها.

ومن أهم المشكلات التي أدت إلى هذا عدم وجود نظم فعالة للابتكار ولانتاج المعرفة في البلدان العربية، وغياب سياسات رشيدة.

السياق المجتمعي المؤثر على اكتساب المعرفة في البلدان العربية

الثقافة: التراث الفكري والدين واللغة

ان المعرفة لا تنمو في فراغ، بل في مجتمع محدد ذي سياق ثقافي وتاريخي خاص . وعل العرب أن يستعيدوا تراثهم الثقافي والفكري، وأن يؤسسوا ويبنوا على هذا .

دين يحض على المعرفة رغم بعض تأويلات مناوئة للتنمية

لا شك في أن علاقة الدين بالمعرفة وإنتاجها ترتبط ارتباطاً عضويا بالمفهوم الذي يتحدد عن ماهية الدين وموقفه الشامل من الدنيا. وفي (النصوص) الدينية الإسلامية نتبين حالة من التوازن المنشود بين الدين وبين الدنيا، أو بين علام الحياة الدنيوية وبين الآخرة.

لكن تطور العالم العربي المعاصر، والمشكلات القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت منذ سنوات الاستقلال، خلفت آثاراً عميقة في جملة الأوضاع المعرفية والعقلية والثقافية في البلدان العربية. وكان الدين والتصورات والغائيات المرتبطة به أحد الوجوه الأساسية التي تأثرت بهذا التطور. فقد أفضى تحالف بعض أنظمة الحكم القهرية مع فئة من علماء الدين الإسلامي المحافظين إلى تأويلات للإسلام، خادمة للحكم ولكن مناوئة للتنمية الإنسانية، خاصة فيما يتصل بحرية الفكر والاجتهاد ومسائلة الناس للحكم ومشاركة النساء في الحياة العامة. ويخلص التقرير إلى أن مثل هذه التأويلات المتطرفة لا تقتصر على التعارض مع صحيح الدين، بل أنها تشيع الفرقة داخل المجتمعات، وتحيد بها بعيداً عن متطلبات مجتمع المعرفة.

اللغة العربية.. تراث وثروة وأزمة

دور اللغة في مجتمع المعرفة جوهري، لأنها أساس رئيس من أسس الثقافة، ولأن الثقافة باتت هي المحور الأساسي الذي تدور في فلكه عملية التنمية. واللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة مكوناتها من فكر وإبداع وتربية وإعلام وتراث وقيم ومعتقدات. لكن اللغة العربية تواجه اليوم، على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل، تحديات قاسية وأزمة حقيقية: تنظيراً، وتعليماً، ونحواً ومعجماً، واستخداماً، وتوثيقاً، وإبداعا، ونقداً. وإلى مظاهر الأزمة هذه تضاف القضايا التي تثيرها تقانات المعلومات وهي القضايا المتعلقة بمعالجة اللغة آلياً بواسطة الحاسوب.

على ضوء هذا أصبح من الضروري العمل بجد على تقوية الدروع اللغوية للعربية وتعزيز الخصائص الذاتية والعملية التي تؤكد سمتها العالمية وقدرتها على تمثل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية، فضلاً عن توطيد العلاقة بينها وبين اللغات العالمية، وتوفير الشروط الضرورية والامكانات المعنوية والاقتصادية والفنية المعززة للثقافة العربية ولمنتجاتها الإبداعية.

الانفتاح الثقافي، من المحاكاة إلى التفاعل المبدع

لم تشكل الثقافة العربية في تجربتها التاريخية نظاماً ثقافياً مغلقاً، وإنما عبرت دوماً في المفاصل التاريخية الكبرى عن قدرة عظيمة على الانفتاح والنماء وتجاوز الذات. فتقلبت خبرات الأمم الأخرى ودمجتها في معارفها ونظمها وحياتها، برغم سمة الاختلاف والتباين التي تميزها عن تلك الأمم وتجاربها.

البنية الاقتصادية: من استنضاب الموارد إلى إنتاج المعرفة

من السمات الرئيسية لنمط الانتاج السائد في البلدان العربية، ذات الأثر على اكتساب المعرفة، الاعتماد الكبير على استنضاب المواد الخام وعلى رأسها النفط، وهو ما يسمى بنمط اقتصاد الريع. ويزين هذا النمط استقدام الخبرة من الخارج، لسهولته ولسرعة تبلور ريع اقتصادي على توظيفها، بما ينتهي إلى أضعاف الطلب المحلي على المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محلياً وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي. كما أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يتركز في النشاطات الأولية مثل الزراعة، وجلها بدائي، وفي الصناعة المخصصة لانتاج السلع الاستهلاكية، التي تعتمد إلى حد كبير على رخص الانتاج من شركات أجنبية. ويتضاءل في الوقت نفسه نصيب صناعات السلع الرأسمالية وتلك المجسدة للمعارف الأرقى. ويتأثر الطلب على المعرفة سلباً بصغر السوق وبضعف المنافسة في الاقتصادات العربية، وغياب الشفافية والمساءلة، مما سمح بقدر من التلاحم، وأحياناً التطابق، بين النخب السياسية ونخب الأعمال. ويقلل هذا من الميزة التنافسية لتوظيف المعرفة في النشاط الاقتصادي، حيث تستمد في هذه الحالة الميزات التنافسية والقدرة على تعظيم الأرباح، في الأساس، من الحظوة لدى هيكل القوة متجليا في المال والسياسة.

وفي الوقت نفسه، فإن التعاون البيني العربي المحدود قد أدى إلى تضييق الأسواق والانكفاء الداخلي للاقتصادات التي غدت أكثر تعرضاً للاحتكارات.

ويضعف الطلب على المعرفة تعثر النمو الاقتصادي والانتاجية في البلدان العربية خلال ربع القرن الأخير، وازدياد تركز الثروة في أيد قليلة.

إن تعافي النمو الاقتصادي في الوطن العربي، وشرطه زيادة الإنتاجية، شرطان لازمان لقيام نهضة معرفية، لكنهما غير كافيين. ولن يكفيا إلا عندما يضع متخذو القرار في المجتمعات العربية، في الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والقطاع العائلي، غاية بناء مجتمع المعرفة على رأس أولوياتهم وأن ينعكس ذلك في قرارات الانفاق والاستثمار كافة.

نسق الحوافز المجتمعي: تقديس القوة والثروة يضعف أخلاقيات المعرفة.

وكان لتوزيع «السلطة»، الذي توازي في أحيان مع توزيع الثروة في البلدان العربية، آثاره في أخلاق الأفراد والمجتمعات. وبدا ان استشراء المنفعه وتقديم الخير الخاص على الخير العام، والفساد الاجتماعي والاخلاقي وغياب النزاهة والمسؤولية وأمراضا أخرى كثيرة، انما ترتبط جميعا بشكل أو بآخر بهذا التفاوت غير العادل أو غير المتكافئ. وكانت العدالة هي الضحية قبل غيرها.

إن الدولة ومؤسساتها الرسمية، فضلاً عن المنظمات الأهلية وأجهزة الثقافة والاعلام وأصحاب الفكر التنوير، مدعوون جميعاً إلى تجذير ثلة القيم الباعثة على الفعل والإبداع في جملة القطاعات الأساسية في المجتمع. فرغم أهمية »إصلاح العقل« في الثقافة العربية الحديثة، إلا إن »إصلاح الفعل« مطلب لا يقل أهمية.

حبس الحرية يئد المعرفة والتنمية الإنسانية

تبدو المعوقات السياسية لاكتساب المعرفة أشد وطأة من معوقات البنية الاجتماعية والافتصادية التي خلص التحليل إلى أنها كانت، بدورها ابلغ تعويقاً من أي سمات ثقافية.

فالسلطة السياسية في البلدان العربية تعمل على تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها، وهي بالضرورة تحارب الأنماط المعرفية المعارضة. ويشكل عدم الاستقرار السياسي واحتدام الصراع والتنافس على المناصب، النابع من الافتقار لقاعدة ثابتة ومقبولة للتداول السلمي على السلطة، أي للديمقراطية، عائقاً أساسيا أمام نمو المعرفة وتوطنها النهائي وترسخها في التربية العربية فمن النتائج الرئيسية لهذا الوضع السياسي غير المستقر أن مؤسسات البحث العلمي اخضعت للاستراتيجيات السياسية وللصراع على السلطة، وقدمت مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وقيدت الحريات الفكرية والسياسية للباحثين، مما أسهم في تكبيل للعقول الحية واخماد لجذوة المعرفة وقتل لحوافز الابداع. ولا غرو أن يؤدي ذلك إلى تخلف المنظومة العلمية التقنية وضعفها الإداري والمعرفي وعجزها عن الانتاج والابتكار.

ان التغلب على هذه المعوقات لا يتحقق إلا بتأسيس مجال معرفي مستقل يعمل على إنتاج المعرفة وتنميتها باستقلال عن الاكراهات السياسية. ولن يتأتي ذلك إلا بترسيخ قيم الديمقراطية السياسية من جهة ، وديمقراطية المعرفة وحرية اكتسابها وانتاجها من جهة أخرى.

رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية

١. اطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.

٢. النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة.

٣. توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية .

٤. التحول الحثيث نحو نمط انتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.

٥. تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح، ومستنير.

ختاما، يخلص التقرير إلى ان المعرفة تكاد تكون الفريضة الغائبة في أمة العرب الآن. ومن أراد العزة لأمة العرب في العصر الآتي فليسهم، مخلصاً ومجتهداً، في إقامة مجتمع المعرفة في ربوع الوطن العربي كافة.